

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (81) لسنة 1376 و.ر. 2008 مسيحي
بإنشاء مصلحة المواني والنقل البحري

اللجنة الشعبية العامة ،،،،،

- بعد الإطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1375 و.ر. بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون البحري الليبي وتعديلاته .
- وعلى القانون النظام المالي للدولة وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (53) لسنة 1970 مسيحي ، بشأن رسوم المواني وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (81) لسنة 1970 مسيحي ، بشأن المواني وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 مسيحي ، بشأن إصدار قانون الخدمة المدنية وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 مسيحي ، بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1991 مسيحي ، بإسناد بعض الإختصاصات للجنة الشعبية العامة .
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 1991 مسيحي ، بإنشاء غرفة الملاحة العربية .
- وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ 16 / 02 / 1970 مسيحي ، بشأن الإنضمام للمنظمة البحرية الدولية .
- وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1375 و.ر. بشأن تحديد القطاعات التي تدار بلجان شعبية عامة .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (152) لسنة 1372 و.ر. بشأن تطبيقات المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (280) لسنة 1374 و.ر. بتقرير بعض الأحكام بشأن المواني وتعديلاته .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (159) لسنة 1375 و.ر. بإنشاء الهيئة العامة للثروة البحرية .

- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (188) لسنة 1375 و.ر. بإنشاء المركز الوطني للتأهيل والتطوير المهني .
- بناءً على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل بمذكرته رقم (24) المؤرخة 1375 / 7 / 8 و.ر.
- وما قررته اللجنة الشعبية العامة في إجتماعها الحادي والعشرين لسنة 1375 و.ر.

قررت

مـ (1) مادة

تنشأ بموجب أحكام هذا القرار مصلحة عامة تسمى (مصلحة الموانئ والنقل البحري) تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتخضع لإشراف اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

مـ (2) مادة

يكون المقر الرئيسي للمصلحة بشعبية (الجفارة) بالجمهورية العظمى ويجوز إنشاء فروع ومكاتب لها بالداخل بقرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

مـ (3) مادة

تتولى المصلحة تنفيذ السياسة العامة في مجال الموانئ والنقل البحري ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك والإشراف على تنفيذها ولها على الأخص ما يلي :

- تنفيذ أحكام القانون البحري الليبي والتشريعات المتعلقة بالموانئ والنقل البحري واقتراح التعديلات اللازمة عليها بما يخدم مجال عمل المصلحة .
- دراسة وتصميم وتنفيذ الموانئ التجارية وتطويرها وصيانتها والمشاركة في دراسة وتصميم وتنفيذ الموانئ النفطية والصناعية .
- تحديد المهن البحرية بالموانئ محل نشاط المصلحة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن استصدار جوازات السفر البحرية عن الجهات المختصة .
- إصدار تراخيص المهن البحرية للعاملين بالموانئ .
- إصدار تراخيص السفن الوطنية والعائمات البحرية وشهادات الصلاحيات ووضع القواعد المتعلقة بذلك .

- منح تراخيص عمل الوحدات البحرية الأجنبية للعمل بالمواني والمياه الإقليمية وإجراءات الرقابة عليها .
 - منح الشهادات الأهلية الخاصة بالضباط والمهندسين البحريين .
 - إدارة المواني وفقاً لإحكام القانون رقم (81) لسنة 1970 مسيحي ، بشأن المواني والقانون رقم (53) لسنة 1970 مسيحي ، بشأن رسوم المواني وتعديلاته والتشريعات النافذة .
 - تحصيل الرسوم والعوائد السياسية للمواني وفقاً للتشريعات النافذة .
 - تمثيل الجماهيرية العظمى في المنظمة البحرية الدولية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية والإتحادات ذات العلاقة .
 - المشاركة في المؤتمرات واللجان الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال النقل البحري والمواني بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
 - دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال المواني والنقل البحري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والتوصية بشأن موقف الجماهيرية العظمى منها .
 - التحقيق في الحوادث البحرية وإعداد التقارير الفنية المتعلقة بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
 - العمل على حماية البيئة البحرية ومنع تلوثها تنفيذاً للتشريعات الوطنية والدولية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
 - إقتراح تحديد العوائد مقابل الخدمات التي تقدمها للغير في مجال اختصاصها وتولى حمايتها وفقاً للتشريعات النافذة .
 - تدريب وتأهيل العناصر الوطنية في مجال النقل البحري والمواني ووضع البرامج اللازمة لذلك ، وفقاً للنظام والقواعد المقررة في هذا الشأن بموجب التشريعات النافذة .
 - إجراء كافة التصرفات والأعمال التي تساعد في أداء مهامها .
- ولا تخل أحكام هذه المادة بالإختصاصات المسندة للهيئة العامة للثروة البحرية .

مادة (4)

- تدار (المصلحة) بلجنة إدارة تسمى بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناءً على عرض من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

مـ (5) مادة**تختص لجنة إدارة المصلحة بما يلي :**

- أ- وضع البرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف المصلحة ومتابعة تنفيذها . وتوفير الإحتياجات اللازمة من المصادر المحلية أو الأجنبية والعمل على تنفيذها .
- ب- إعداد مشروع الهيكل التنظيمي ، واللوائح الفنية المنظمة للعمل بالمصلحة وملاكها الوظيفي وعرضها على الجهات المختصة للإصدار .
- ج- إعداد مشروع الميزانية التقديرية للمصلحة .
- د- اعتماد الدورة المستندية بالمصلحة ، وطريق تداولها وقيدتها ، وأسلوب حفظ الوثائق والعقود والمستندات ذات الأهمية ، بما يكفل المحافظة عليها ، وعرض ما يحتاج منها للإعتماد على أمين لجنة إدارة المصلحة .
- هـ- استعراض مشروعات العقود واقتراح إبرامها ، وعرضها وفقاً للتشريعات النافذة.
- و- إقتراح خطط التدريب للرفع من كفاءة العاملين بالمصلحة .

مـ (6) مادة**يختص أمين لجنة إدارة المصلحة بما يلي :**

- إدارة وتصريف شئون المصلحة وتنسيق وتوجيه أعمالها .
- إقتراح الهيكل التنظيمي للمصلحة واللوائح الفنية المنظمة لعملها وعرضها للإعتماد.
- إقتراح مشروع الميزانية والحساب الختامي للمصلحة وعرضها .
- تولى صلات المصلحة مع الغير وتمثيلها أمام القضاء ، وتوقيع العقود المتعلقة بنشاطها .
- تقديم التقارير الدورية عن نشاط المصلحة للجهات المختصة كلما طلب منه ذلك .

مـ (7) مادة

تكون الرسوم والعوائد المحددة فيما بعد رسوماً وعوائد سياسية ، ويدخل ما عداها ضمن العوائد والإيرادات الخدمية :

أولاً / الرسوم :

- أ- رسوم الميناء .
- ب- رسوم الرسو على الرصيف .

رسوم المنائر .

د- رسوم الترخيص بالعمل .

هـ- رسوم المغادرة .

و- رسوم الملاحظة .

ثانياً : العوائد :

أ- عوائد الرصيف .

ب- عوائد مرور أنابيب النفط .

وتقوم المصلحة بجباية الرسوم والعوائد السياسية المنصوص عليها في هذا القرار وتوجه حصيلتها إلى الخزانة العامة .

مـ (8) سادة

تكون للمصلحة ميزانية مستقلة تعد وفقاً للنظام المحاسبية وتبدأ السنة المالية لها مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها ، على أن تبدأ السنة المالية الأولى للمصلحة من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بانتهاء السنة المالية التالية .

مـ (9) سادة

تتكون الموارد المالية للمصلحة من الآتي :

أ- ما يخصص لها من مبالغ بالميزانية العامة للدولة .

ب- عوائد نشاطها وخدماتها .

ج- أية موارد أخرى يرخص لها في الحصول عليها .

مـ (10) سادة

تقوم المصلحة بفتح حساب مصرفي أو أكثر بأحد المصارف العاملة في الجماهيرية العظمى وفقاً للتشريعات النافذة .

مـ (11) مادة

يتكون الهيكل التنظيمي للمصلحة من عدد من الإدارات والمكاتب يصدر بتحديدتها وبيان إختصاصاتها قرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل بعد التنسيق فيها مع اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل .

مـ (12) مادة

تتولى الشركة الإشتراكية للمواني وغيرها من الشركات والجهات مزاوله أعمالها بالمواني وفقاً لما يتم التعاقد عليه مع مصلحة المواني والنقل البحري .
ويؤذن للمصلحة في إبرام عقود انتفاع بالمخازن والساحات المغطاة ومواقف السيارات والمطاعم والمقاهي ومحطات الركاب التابعة للميناء مع الجهات المقدمة لهذه الخدمات بالمواني التابعة للمصلحة .

مـ (13) مادة

تتبع المصلحة المواني المذكورة بالكشف رقم (1) المرفق بهذا القرار وتخضع لإشرافها المواني والأرصفة والمنصات المذكورة بالكشف رقم (2) المرفق بهذا القرار على ألا يخل ذلك بالإختصاصات المسندة للجهات التي تتبعها تلك المواني.

مـ (14) مادة

تتولى المصلحة إعادة تنظيم المواني التي تتبعها وتعيين مدراءها وتحديد إختصاصاتهم .

مـ (15) مادة

تفول إلى المصلحة كافة الحقوق والإلتزامات التي تتعلق بنشاط إدارة النقل البحري والمواني باللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل عند العمل بهذا القرار كما تؤول إليها جميع الإعتمادات المالية المخصصة لإدارة المذكورة ، وينقل العاملون حالياً بإدارة النقل البحري والمواني للعمل بمصلحة المواني والنقل البحري بذات أوضاعهم الوظيفية كما يجوز للمصلحة التنسيق مع المركز الوطني لتأهل والتطوير المهني لسد حاجتها من العمالة .

مـ (16) مادة

تتولى اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية فحص ومراجعة الحسابات الختامية للمصلحة وفقاً لأحكام القانون .

مـ (17) مادة

يلغى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (280) لسنة 1374 و.ر ، بتقرير بعض الأحكام في شأن المواني وتعديلاته كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مـ (18) مادة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه وينشر في مدونة الإجراءات .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 09 / صفر
الموافق : 16 / 02 / 1376 و.ر. 2008 مسيحي .



كشف رقم (1)
المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (81) لسنة 1376 و.ر.

المواني التابعة لمصلحة المواني والنقل البحري :

1.	ميناء طبرق التجاري .
2.	ميناء درنة التجاري .
3.	ميناء بنغازي التجاري .
4.	ميناء البريقة التجاري .
5.	ميناء رأس لأنوف التجاري .
6.	ميناء سـمرت التجاري .
7.	ميناء الخمس التجاري .
8.	ميناء طرابلس التجاري .
9.	ميناء زوارة التجاري .

كشف رقم (2)

المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (81) لسنة 1376 و.ر.

المواني والأرصفة والمنصات الخاضعة لإشراف مصلحة المواني والنقل البحري :

1.	ميناء الحريقة النفطية .
2.	ميناء الزويتينة النفطية .
3.	ميناء البريقة الصناعي .
4.	ميناء السدرة النفطية .
5.	ميناء رأس لأنوف النفطية .
6.	ميناء مصراة التجاري .
7.	ميناء الحديد والصلب .
8.	ميناء الزاوية النفطية .
9.	ميناء ملتقى .
10.	رصيف محطة الكهرباء البخارية بالخمس .
11.	رصيف محطة الكهرباء البخارية بدرنة .
12.	رصيف أبي كماش .
13.	رصيف رأس المقار .
14.	منصة حقل البوري .